المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 08-08-2006 العـــدد : 15812
الصفحـات : 20 المسلسل : 141

الزيارة الملكية لتركيا

ملف صحفي

تبحث ملفات ملتهبة في المنطقة بجانب توقيع ٦ اتفاقيات تجارية وتعزيز التعاون المشترك

جولة خادم الحرمين الشريفين إلى تركيا . .دبلوماسية قائد محنك لخدمة قضايا الأمة

القاهرة :عبد الوهاب الديب

تعكس الجولة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الى تركيا فى هذا التوقيت حرصه يحفظه الله وحكومته الرشيدة على تفعيل الدبلوماسية الرسمية لخدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية فى فترة زمنية حساسة ودقيقة جدا حيث تدور تحركات دولية متقاطعة حول مستقبل لبنان فى ظل العدوان الاسرائيلى الغاشم على الشعب اللبناني الشقيق ،وتدهور الأوضاع فى الاراضى الفلسطينية المحتلة وكذلك فى العراق والسودان والصومال فيما تعد زيارته لتركيا الأولى له منذ توليه مقاليد الحكم في أغسطس الماضي ، كما تكتسب الزيارة أهميتها في ظل تلك الأوضاع الحرجة لتعزز التعاون الثنائي بين الرياض وأنقرة لدفع الاستقرار فى المنطقة بالتحرك لحسم الملفات الملتهبة فى المنطقة حيث يبحث رعاه الله خلال الزيارة التى تستمر ثلاثة أيام مع الرئيس التركي احمد نجدت سيزار ورئيس الوزراء رجب طيب اردغان وكبار المسؤولين الأتراك آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية وفي مقدمتها الحرب في لبنان والأوضاع في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة إضافة الي العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها في كافة المجالات ،كما يعكس حرص خادم الحرمين الشريفين على اصطحاب عدد من رجال الدولة ورجال الأعمال بالمملكة اتجاها نحو تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين فى ظل انباء عن نية البلدين توقيع ٦ اتفاقيات تعاون ثنائي في المجالات الاقتصادية والتجارية والتقنية وهو ما سيؤدى الى زيادة حركة المبادلات التجارية بين البلدين حيث يبلغ حجم التبادل التجاري وفقا لأحدث الإحصائيات حوالى ٥ مليار ريال ويشترك البلدان في ٣٦ مشروعا مشتركا يقدر إجمالي رأس المال المستثمر فيها بحوالى ١٧٠ مليون ريال ،

ـــوتأتى زيارة خادم الحرمين الشريفين لأنقرة فى وقت تشهد فيه العلاقات السعودية / التركية تطورا ملحوظا والتى تعززت من خلال الزيارات المتبادلة المكثفة لكبار المسؤولين في البلدين حيث زار رئيس الوزراء التركي المملكة في سبتمبر الماضي. كما تعد الزيارة نقطة تحول في العلاقات التركية العربية وليس التركية السعودية فحسب نظرا للثقل الاقليمى والدولي للبلدين ،فالمملكة اكبر دولة منتجة للنفط في العالم وأكثر الدول العربية تأثيرا في المنطقة من خلال ريادتها التاريخية والمكانة الرفيعة التى يتمتع بها خادم الحرمين الشريفين سواء على مستوى الجامعة العربية أو فى منظمة المؤتمر الإسلامي. فالعلاقات بين المملكة وتركيا تجاوزت العلاقات التجارية الإستراتيجية كما قال الدكتور محمد رجاء الحسيني الشريف سفير خادم الحرمين الشريفين لدى تركيا إلى روابط روحية وعلاقات قائمة مع الإخوة والأواصر التاريخية والثقافية المشتركة النابعة من العقيدة الإسلامية. كما تتطابق الرؤى السياسية بين البلدين تجاه أزمات المنطقة الراهنة وكيفية مواجهتها فالرياض وأنقرة ومنذ اليوم الأول للهجوم الإسرائيلي على لبنان أكدا إدانتهما استخدام القوة فى حل قضايا يمكن أن تجد طريقا للحل عبر المفاوضات والوسطاء وانتقدتا بشدة

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 08-08-2006
الصفحـات : 20
العـــدد : 15812
المسلسل : 141

تعد إسرائيل تدمير البنية الأساسية في لبنان والتسبب في خسائر فادحة أيضاً بين المدنيين الأبرياء

تطابق كبير

وتتطابق التوجهات السعودية التركية تجاه العديد من الملفات الملتهبة على المستويين العربي والاسلامي فعلى مستوى العراق اتخذ البلدان موقفاً معارضاً من الغزو منذ اللحظة الأولى لوقوعه، بحكم جوار البلدين للعراق وبحكم العلاقات الوثيقة بين الطرفين وأهميتها جغرافياً واستراتيجياً وتوافق البلدان في توجهاتهما مع التطورات الأخيرة في العراق وتطابقت الدعوة إلى إقامة عراق موحد مستقل ديمقراطي وتحرك لتشكيل حكومة وحدة وطنية في العراق بمشاركة كافة فئات الشعب العراقي في العملية السياسية. انطلاقاً من اضطلاع دول الجوار بمسؤوليات كبرى في الحفاظ على أمن العراق ووحدته واستقلاله مع أهمية المساهمة في بناء العراق سياسياً واقتصادياً من قبل الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. ولايعد ذلك التطابق السعودي التركي تجاه استحقاقات المرحلة وليد الساعة ولكنه امتداد تاريخي للتعاون المشترك ففي أعقاب حرب ١٩٦٧م سعت تركيا إلى الوقوف إلى جانب العالم العربي ولم تسمح باستخدام أمريكا للقواعد الجوية التركية ضد العرب وصوتت في الأمم المتحدة لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. وأكدت موقفها المؤيد للعرب بعد حرب ١٩٧٣م، وفي عام ١٩٧٤م صوتت في الأمم المتحدة لصالح الحقوق الفلسطينية، وفي عام ١٩٧٥م صوتت إلى جانب قرار يساوي الصهيونية بالعنصرية. وفي عام ١٩٧٧م وافقت على إقامة مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة، وخفضت علاقاتها مع إسرائيل في عام ١٩٨٠م إلى مستوى قائم بالأعمال احتجاجاً على إعلان إسرائيل للقدس عاصمة موحدة لها. كما قلصت عدد الدبلوماسيين الإسرائيليين في تركيا في نهاية السبعينيات للضغط على إسرائيل لتحسين أوضاع الفلسطينيين. ومنذ عام ١٩٩١م تتمتع البعثة الدبلوماسية الفلسطينية في أنقرة بصفة سفارة يرأسها سفير فلسطيني لها كافة الامتيازات والحصانات كأي سفارة، لا بل وتقوم الحكومة التركية بتسديد إيجار مقر مكاتب سفارة فلسطين في العاصمة أنقرة، كما قبلت سفير فلسطين عميداً للسلك الدبلوماسي العربي والأجنبي من ١٩٩٧م إلى الان رغم تحفظ السفارتين الإسرائيلية والأمريكية.

الملك فهد مع الرئيس التركي سليمان ديميريل

محور اقليمي قوى

وتدعم تركيا المبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت العربية خلفية طرح من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وقتما كان وليا للعهد، وتتخذ أنقرة موقفاً مؤيداً وقوياً لعملية السلام في الشرق الأوسط، وترى أن السلام الدائم والأمن والاستقرار في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا بحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ومبدأ «الأرض مقابل السلام»، كما تدعم وجود دولتين: إسرائيل وفلسطين، في المنطقة تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، وتتفق الرياض وأنقرة في عروبة القدس، تعارض تغيير وضع المدينة من طرف واحد، وترى أن الوضع النهائي للقدس يجب أن يكون لمفاوضات مباشرة بين الأطراف ،وتنتقد أنقرة مرارا أعمال الحفر الاسرائيلية الجارية تحت المسجد الأقصى كون المسجد الأقصى ليس مشكلة تخص الفلسطينيين وحدهم بل تخص المسلمين ،كما ترفض القتل الجماعي وسياسة الاغتيالات الإسرائيلية، وتتفق الرياض وأنقرة حول دعم الحكومة الفلسطينية بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية حيث تحركت أنقرة للوساطة في الخلاف الفلسطيني الإسرائيلي واستقبلت وفدا من حركة حماس بزعامة خالد مشعل، الزعيم السياسي لحماس بدعوة من حزب العدالة والتنمية الحاكم فبراير الماضي

وتتطابق رؤى البلدان في مكافحة الإرهاب بإدانته وشجبه بكافة صوره وأشكاله، خاصة وان الدولتين عانتا من الأعمال الإرهابية على أراضيهما. وضرورة تكاتف وتضامن المجتمع الدولي في محاربته ورفض ربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة او منطقة جغرافية أو مجموعة أثنية. كما تطابقت رؤيتهما حول أسلحة الدمار الشامل وتطهير منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل مع حق أي دولة في استخدام البرنامج النووي لأهداف الطاقة السلمية دون ان تؤدي الى حيازة أسلحة الدمار الشامل. ويدين البلدان فكرة الصدام بين الحضارات، وتدعوان الى التعايش البناء بين الحضارات، من خلال حوار حقيقي يحترم كل طرف فيه الطرف الآخر ،كما تتطابق الرؤى حول الإصلاح من الداخل وليس فرضه من الخارج باعتبار ان كل دولة لها ظروفها الخاصة.